المؤثر بثبوتية هذا دليل ثان على ان الممكن ليس محتاجا الى المؤثر و
تقريره انه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان المؤثر موصوفا بالمؤثرية
واللازم باطل لان المؤثرية ليست ثبوتية لانها لو وجدت لامكنت لانها
صفة المؤثر والصفة ممكنة لاحتياجها الى موصوفها ولان المؤثرية
نسبة بينه اى بين المؤثر وبين الاثر والنسبة مفتقرة الى المنتسبين
والمانع ان يمنع كونها نسبة بين المؤثر والاثر لجواز ان يكون ذلك
المؤثر والاثر كما هو مذهب المتكلمين واذا كانت المؤثرية ممكنة فيحتاج
مؤثرا له مؤثرية اخرى ويتسلسل وايضا اشارة الى دليل ثالث وتقريره
لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان التاثير اما حال الوجود او حال
العدم فالتاثير حال الوجود تحصيل للحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين
واشارة الى دليل رابع وتقريره انه لو احتاج الموجود لامكانه
الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لامكانه لكنه نفي محض فلا يكون اثرا
قيل نحن نقول الامكان علة لاحتياج وجود الممكن الى علة لا انه علة
للاحتياج مطلقا قلت انكم جعلتم التساوي بالنظر الى الذات الموجب
وذلك موجود في المعدوم ايضا واجيب عن الثلث الاول بانه هذا
جواب عن الدليل الاول والثاني من الثلثة وسيجي بعده الجواب
عن الثالث وتقرير الجواب انه لا يلزم من عدم الحاجة والمؤثرية ان
لا يكون الذات محتاجا ومؤثرا قوله لا فرق بين قولنا ليس الشي
محتاجا ومؤثرا وبين قولنا حاجته ومؤثريته عدميه قلنا ممنوع كان الشي
بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون معدوما قيل فيه
نظر لانهم ما ادعوا ان الممكن لا يكون محتاجا ولا ان الشي لا يكون مؤثرا
بل قالوا الحاجة ليست معللة بالامكان وانه لا يمكن ان يصدر عن المؤثر
المؤثرية التي هي صفة عدمية وجود الاثر وليس بشي لان
نفي الحاجة والمؤثرية على ما لا يخفى وان سلمنا ان مرادهم هو ان الحاجة
ليست معللة بالامكان وانه لا يمكن ان يصدر عن المؤثر بواسطة

لامكنت ل

حاجته ومؤثريته

المؤثرية وجود الاثر فالجواب المذكور واقع له ايضا لانه نقول انهما مع
كونهما عدميين يتصف ذات الممكن بالحاجة وذات المؤثر بالمؤثرية
والصفة وان كانت اعتبارية عدمية يكون معللة بشي ويجوز اتصاف
الذات بشي آخر بواسطتها والمراد من التاثير هذا جواب الوجه الثاني
من الثلثة الاول وهو انا نختار ان التاثير حالة الوجود ومعنى التاثير
ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر ولا نسلم تحصيل الحاصل وانما
يلزم ان لو استتبع حالة الوجود وجودا مغايرا لهذا الوجود ولكن
ذلك ممنوع وانما استتبعه بعينه ولقايل ان يقول ان اراد بالاستتباع
ايجاد الاثر فالترديد المذكور صحيح ولا يسقط الاعتراض وان اراد
به ان وجود الاثر يلزم وجود المؤثر فلا يلزم ان يكون للمؤثر تاثير في الاثر
وان اراد غيره فليبين حتى يتصور اولا ثم يتكلم عليه ثانيا اقول الحق في
الجواب ان التاثير حال العدم يعني ان المؤثر يعطي الماهية الوجود
والجمع بين النقيضين ممنوع فانه اذا حصل له الوجود لم يبق العدم
كما ان وجود السواد يستلزم عدم البياض وايضا هذا جواب شامل
للثلثة وهو ان استدلالاتكم الثلثة تشكيك فيما ثبوته بديهي فلا يلتفت
اليها فان العلم بان المؤثر في الشي او يحتاج الى شي امر بديهي لا يقبل
التشكيك ومكابرة فانا نعلم بالضرورة ان اشراق النار في بدننا الحرارة
المحرقة واحتياج تلك الحرارة الى وجودها وعن الرابع بان العدم ان
لم يتصف بالرجحان بناء على ان الرجحان ثبوتي فلا اشكال
لانا انما قلنا ان الامكان يوجب احتياج رجحان احد طرفي
الممكن الى سبب وهنا لا رجحان فلا احتياج وان وصف به
جاز كونه اثرا لانه يتصف حينئذ بصفة ثبوتية فلا يكون نفيا محضا
ويكون المؤثر فيه على ما سبق من التفسير اي تفسير التفسير بالاستتباع
عدم علة الوجود وللصعوبة هذا الاشكال وهو لزوم كون العدم محتاجا
الى المؤثر على تقدير كون الامكان علة للحاجة قيل علة الحاجة هي

Copyright © King Saud University